

حققت نمواً في الأرباح بلغ 18.9% خلال تسعة الأشهر

## «المدينة»: البنوك مستمرة في بث رسائل الثقة للمودعين والمستثمرين والمساهمين

زيادة 13.6% في إجمالي موجودات البنوك و5.4 نمواً بحقوق المساهمين

البنك التجاري على حصة السهم من الأرباح والتي بلغت 18 فلساً بالمقارنة مع 5 فلساً خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة نمو بلغت 227.3%، وجاء بنك برقان في المرتبة الثانية بنسبة نمو في نصيب السهم من الأرباح 172.6% حيث سجلت خلال (يناير - سبتمبر) 2014 الماضي 28.9 فلساً بالمقارنة مع 10.6 فلساً خلال نفس الفترة من العام السابق.

## اجمالي الموجودات

بلغ إجمالي موجودات قطاع البنوك بنهاية سبتمبر 2014 الماضي 67.2 مليار دينار بالمقارنة مع 59.1 ملياراً خلال نفس الفترة من العام السابق، وبنسبة نمو في إجمالي الموجودات 13.6%.

وبلغت إجمالي موجودات بنك الكويت الوطني 21.7 مليار دينار بنسبة 32% من إجمالي موجودات القطاع وبالمقارنة مع 18.9 ملياراً خلال نفس الفترة من العام السابق وبنسبة نمو بلغت 14.6% واحتل بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية بإجمالي موجودات القطاع وبالمقارنة مع 17.1 ملياراً وبنسبة 25% من إجمالي موجودات القطاع وبالمقارنة مع 14.7 ملياراً خلال نفس الفترة من العام السابق وبنسبة نمو بلغت 16.4%.

## اجمالي الالتزامات

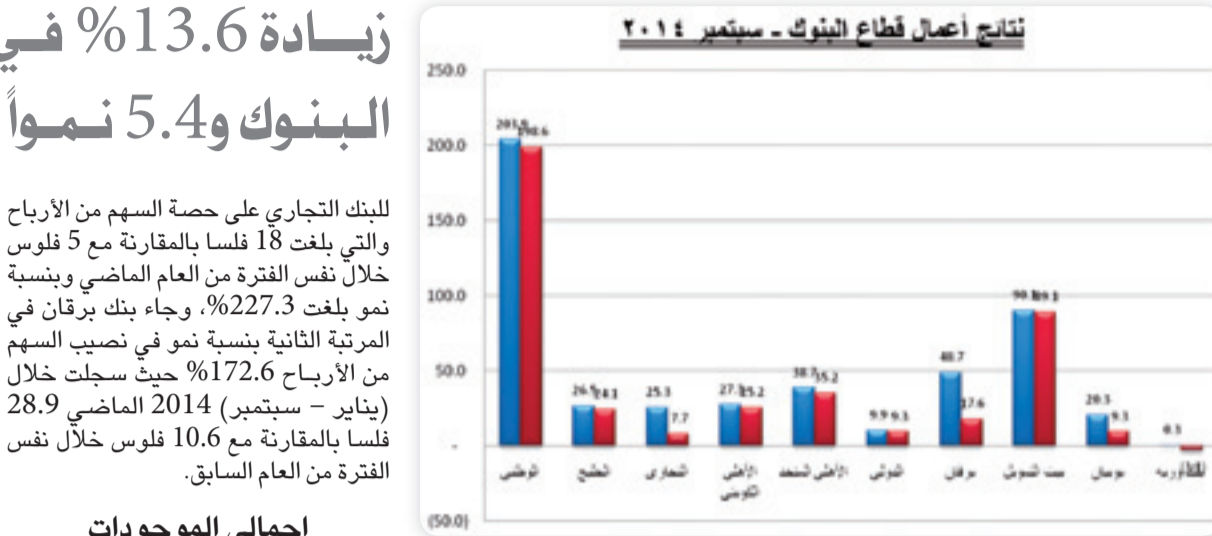
بلغ إجمالي التزامات قطاع البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية سبتمبر 2014 الماضي 58.9 مليار دينار، بالمقارنة مع 51.5 ملياراً خلال نفس الفترة من العام السابق وبنسبة ارتفاع بلغت 14.5%.

تصدرت إجمالي التزامات بنك الكويت الوطني قائمة الالتزامات بين كافة البنوك الكويتية المدرجة والتي بلغت 18.9 مليار دينار بنسبة 32% من إجمالي التزامات القطاع، كما احتل بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية بإجمالي التزامات بلغت 15.0 ملياراً وبنسبة 26.0% من إجمالي التزامات القطاع، ومن جهة أخرى سجل بنك وربة أقل التزامات بين بنوك القطاع والتي بلغت 415.0 مليوناً وبنسبة 1.0% من إجمالي التزامات القطاع.

وقد سجل بنك وربة أعلى نمو في إجمالي الالتزامات حيث بلغت 40.2% إذ بلغت بنهاية سبتمبر 2014 الماضي 415.0 مليوناً بالمقارنة مع 296.1 مليوناً بنهاية سبتمبر 2013.

وفي نفس السياق بلغ إجمالي الالتزامات المتداولة للقطاع 51.9 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2014 بالمقارنة مع 45.8 ملياراً بنهاية سبتمبر 2013 وبنسبة ارتفاع 13.3%، وقد سجل بنك وربة أعلى نمو في الالتزامات المتداولة بنسبة 25.4%.

وعلى الرغم من نمو إجمالي الالتزامات في كافة بنوك القطاع إلا أن البنك التجاري شهد تراجعاً طفيفاً على مستوى إجمالي الالتزامات والذي سجل 0.6%، كما بلغ تراجع الالتزامات المتداولة 4.2%، وهذا قابله ارتفاعات في إجمالي موجودات البنك.

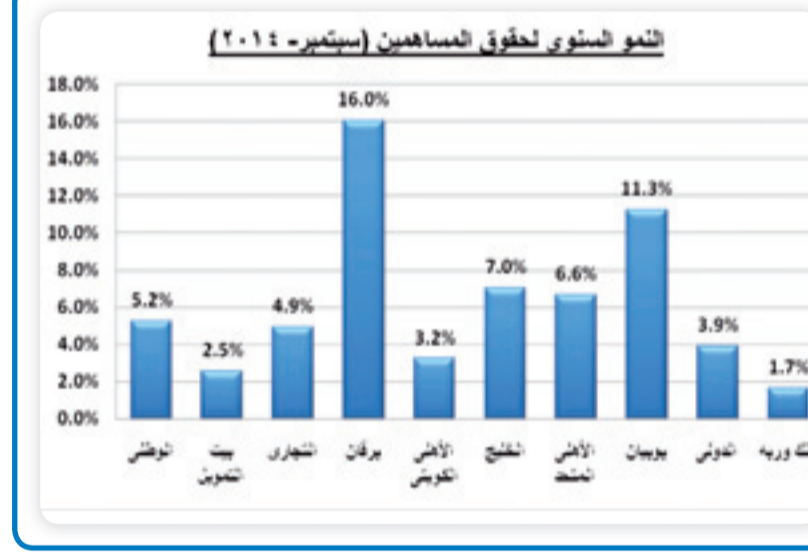


2.7% على الترتيب ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الحال بسيطرة البنكين على الحصة السوقية الأكبر في السوق ونتائج الأعمال الكبيرة التي يحققها.

وبالإشارة إلى نصيب السهم من الأرباح الفصلية (يناير - سبتمبر) 2014 فقد احتل بنك الكويت الوطني المرتبة الأولى مسجلاً 43 فلساً ربحية للسهم بالمقارنة مع 42 فلساً خلال نفس الفترة من العام الماضي، وجاء البنك الأهلي المتحد في المرتبة الثانية حيث بلغت ربحية السهم 30 فلساً بنهاية سبتمبر الماضي بالمقارنة مع 27 فلساً خلال نفس الفترة من العام الماضي.

## ربحية السهم

وعلى صعيد النمو في نصيب السهم من الأرباح فقد انعكست نتائج الأعمال الإيجابية



## نمو الأرباح

ووعن التغير في الأرباح المحققة على المستوى الفصلي، فقد تصدر البنك التجاري قائمة النمو في الأرباح والتي بلغت 25.3 مليون دينار بالمقارنة مع 7.7 ملايين خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة نمو في الأرباح الفصلية بلغت 227.6%، وقد أوضح البنك أن السبب في ذلك يرجع إلى زيادة إيرادات التشغيل وانخفاض مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى، كما احتل بنك برقان المرتبة الثانية بنسبة نمو في الأرباح الفصلية 176.9% حيث بلغ إجمالي الأرباح الفصلية 48.7 مليون دينار بالمقارنة مع 17.6 مليوناً خلال نفس الفترة من العام السابق ويرجع هذا الارتفاع الكبير في الأرباح إلى النمو في صافي إيرادات الفوائد نتيجة النمو في حجم الأعمال.

وعلى الجانب الآخر كان بيت التمويل الكويتي والبنك الوطني هما الأقل في نسب نمو الأرباح الفصلية والتي بلغت 1.1%.

## «الوطني» الأعلى في حقوق المساهمين و«برقان» الأكثر نمواً

بلغ إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الكويتية في سبتمبر 2014 الماضي 7.5 مليارات دينار بالمقارنة مع 7.1 مليارات دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2013 الماضي وزيادة بلغت 386 مليوناً وبنسبة نمو في حقوق المساهمين بلغت 5.4%، وقد سجلت كافة البنوك نمواً في حقوق مساهمها على المستوى الفصلي بنهاية سبتمبر 2014، وهذا يعد بطبيعة الحال ترجمة حقيقية لنتائج الأعمال الجيدة التي سجلتها البنوك منذ بداية العام وإلى الآن.

احتل بنك برقان المرتبة الأولى في نمو حقوق المساهمين والتي سجلت 552.7 مليون دينار بالمقارنة مع 476.3 مليوناً بنهاية سبتمبر 2013 الماضي وبنسبة نمو بلغت 16.0%، كما احتل بنك بوبيان المرتبة الثانية بنسبة ارتفاع في حقوق المساهمين بلغت 11.3% مسجلاً 287 مليون دينار بنهاية سبتمبر 2014، ومن جهة أخرى فقد كان بنك الكويت الوطني الأعلى من حيث حقوق مساهميه والتي بلغت 2.6 مليار دينار تمثلت 34.7% من إجمالي حقوق المساهمين لقطاع البنوك، واحتل بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية بإجمالي 1.8 مليار دينار بنسبة 23.6% من إجمالي حقوق المساهمين للقطاع.

«الوطني» و«بيتك» يستحوذان على 60% من إجمالي أرباح القطاع

قال تقرير صادر عن شركة المدينة للتطوير والاستثمار حول نتائج الأعمال الفصلية لقطاع البنوك أنه بانتهاج شهر سبتمبر الماضي أسدل الستار عن الربع الثالث من العام المالي الحالي 2014، وكالعادة أعلنت كافة البنوك الكويتية عن نتائج أعمالها الفصلية للربع الثالث من العام في المهلة المحددة وبدون تأخير لأي منها، وقد استطاعت البنوك أن تسجل نتائج أعمال إيجابية للغاية بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق، لتستمر في إرسال إشارات الطمأنينة ورسائل الثقة لمودعيها ومستثمريها ومساهميها، وأنه وعلى الرغم من تقلبات العنيفة في أسواق المال على المستوى العالمي في الفترة الأخيرة فإن البنوك الكويتية لا تزال الملاذ الآمن الذي يمكن الارتكاز عليه في جميع الأوقات، وأنها تستطيع أن تكون النقطة التي تقود قاطرة التنمية خلال المرحلة المقبلة.

## نتائج إيجابية

وأضاف التقرير أعلنت كافة البنوك عن نتائج أعمالها الفصلية في مواعيدها المحددة وفي إطار المهلة القانونية وفقاً للجهات الرقابية بما يعكس انضباط القطاع ومؤسساته والتزامها بكافة القواعد والإجراءات الحاكمة والمتعلقة بالشفافية والافصاح.

وسجلت كافة البنوك الكويتية نتائج أعمال إيجابية محققة ربحية على مستوى الأشهر التسعة الأولى من العام وهو ما يبشر بنتائج مالية جيدة قد تكون لها انعكاسات إيجابية على عموم المساهمين، وهو ما أدى إلى ارتفاع إجمالي نتائج أعمال القطاع عن نفس الفترة من العام السابق.

كما سجلت كافة البنوك الكويتية ارتفاعات في إجمالي موجوداتها وهو ما أدى إلى ارتفاع إجمالي موجودات القطاع بنهاية سبتمبر الحالي بنسبة 13.6% عن نفس الفترة من العام السابق، فيما أدت نتائج الأعمال الفصلية الإيجابية إلى ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 5.4% لإجمالي البنوك الكويتية بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

## إجمالي الأرباح

سجلت البنوك الكويتية بنهاية سبتمبر من العام الحالي 2014 إجمالي أرباحا

رصدت خمول المحفظة الوطنية والمحافظ الرئيسية عند التداولات

## «الأولى للوساطة»: التوقعات الإيجابية للسوق تتراجع.. أسهم كثيرة مهددة بالإيقاف

## إيقاف الأسهم

ورغم ما حملته توالي إعلانات البيانات المالية للشركات التي جاءت في مجملها جيدة، إلا أن تأخر شركات أخرى عن الإعلان جعل شريحة كبيرة من الأسهم مهددة بالإيقاف عن التداولات، ما خفض معه التوقعات الإيجابية التي ظهرت خلال تعاملات الأسبوع الماضي، خصوصاً في ظل عمليات جني الأرباح التي طالت العديد من الأسهم التي شهدت ارتفاعات بين الجلسات.

وأضافت أن الحالة المزاجية غير المتفائلة للمستثمرين قادت السوق إلى تداولات متباينة وسط مستويات منخفضة من السيولة، والتي وجهت في غالبية الجلسات إلى الاستثمار في أسهم انخفضت قيمها السوقية في الفترة الأخيرة عن قيمها الدفترية، في مسار تميز بالانتعاشية، لكن في المقابل لحظ غياب صناعات السوق.

## المحفظة الوطنية

ونوه التقرير إلى خمول المحفظة الوطنية والمحافظ الرئيسية ما ساعد في غياب الدعم عن التعاملات اليومية، خصوصاً مع افتقاد السوق للعوامل الداعمة الرئيسية التي يمكن أن تحرك المستثمرين وتغير توجهاتهم المترددة.

وأوضح التقرير أن مع صعود سوق الأسهم في بعض الجلسات ارتفع الطلب في البورصة على أسهم معينة، ما خفض بعض الخسائر المتتالية نسبياً، لكن أسعار شريحة واسعة من الأسهم استمرت في التعرض لضغوط من جراء ضبابية الأوضاع السياسية وغياب عوامل الدعم الرئيسية.

## شراء انتقائي

واستعاد سوق الكويت للأوراق المالية النشاط الإيجابي نسبياً في جلسة الأربعاء في ظل شراء انتقائي على بعض الأسهم وتغيير المراكز ما لعب دوراً في تحركات الأداء حيث اقلق على ارتفاع، وسط موجة من التفاؤل بعودة المتوازن لبعض النتائج المالية للشركات، فيما لم يمنع ذلك من حضور التباين والضعف البيعية خلال الجلسة التي طالت العديد من الأسهم التشغيلية لاسيما في مكون مؤشر (كويك 15).

ونوهت الشركة إلى أن الأسهم الرخيصة حصلت على اهتمام بعض المستثمرين خلال تعاملات الأسبوع الماضي، خصوصاً الأسهم التي ما زالت تحمل هامشاً للتحرك وتحقيق ربحية سريعاً.

ولفتت الشركة إلى أنه على الرغم من العديد من السلبيات التي شهدتها حركة التداول والتذبذب اللتان سادت بعض جلساتها، إلا أنه يمكن القول أن السوق شهد استقراراً على العموم خصوصاً في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي الذي شهد تفاعل السوق بالحد الذي أسهم في ارتفاع السيولة المتداولة.

تسوية ودية تلزم 6 بنوك بوضع غرامات تصل إلى 3.2 مليارات دولار

## أمريكا تشدد الضغط على 12 مصرفاً كبيراً في قضية التلاعب بسوق الصرف

5300 مليار دولار حجم التعامل في السوق 40% منها يتم عبر بنوك بريطانيا

مسألة القروض العقارية المشكوك في تحصيلها التي تسببت بالآزمة المالية الحادة والتي عقدت وزارة العدل بشأنها اتفاقات مالية تتخطى قيمتها الإجمالية 80 مليار دولار.

## صرف العملات

وفي ما يتعلق بمسألة صرف العملات قامت المصارف حتى الآن بتسريح أو تعليق مهام أكثر من ثلاثين موظفاً وسيطاً موزعين على ثلاثة قارات (آسيا وأوروبا وأمريكا).

وفي سويسرا أعلنت السلطات أنها باشرت إجراءات جزائية ضد عدد من الأشخاص فيما تعتمد هيئة ضبط الأسواق المالية السويسرية (فينما) ملاحقة 11 موظفاً سابقاً أو حالياً في الولايات المتحدة وفي الولايات المتحدة لم يتأخر وزير العدل وهيئة نيويورك لضبط الخدمات المالية بعد مفاوضات مع المصارف المعنية.

وتعود التحقيقات إلى ما قبل عام حين قدمت في فبراير طلبات إلى 12 مصرفاً كبيراً بينها سويسيتيه جنرال للحصول على معلومات. ولا تزال التحقيقات حول المصرف الفرنسي في مرحلتها الأولية ولم يحدد بعد حجم المخالفات المنسوبة إليها، بحسب المصادر، ولم يشأ مصرف سويسيتيه جنرال ودويتشه بنك الإدلاء بأي تعليق.

المصارف التي وافقت على تسوية هذه القضية. ورفضت مكاتب لوسكي الذي يملك السلطة في سحب الترخيص من مصرف اجنبي يعمل في نيويورك، الإدلاء بأي تعليق رداً على استلثة وكالة فرانس برس، كما امتنع مصرف باركليز عن اعطاء اي تفاصيل. وأوضح المتحدث باسم وزارة العدل بيتر كار في رسالة الكترونية أن «تحقيق الوزارة بشأن تلاعب جنائي محتمل أو تصرف غير مشروع في سوق الصرف مازال متواصلًا» رافضاً كشف اي معلومات اضافية. وتعتزم الوزارة من خلال هذه القضية الرد على الانتقادات التي اخذت عليها تساهلها حيال المضارف. ووردت هذه الانتقادات بعدما لم تتم احالة اي مصرف الى القضاء في

مليارات يورو. إعلان ضعيف ورأي لوسكي المعروف بتشدده حيال المصارف الكبرى ان الاعلان الصادر الاربعاء «ضعيف واكثر تساهلاً مما ينبغي» على ضوء الوقائع المنسوبة الى هذه المصارف، بحسب ما اوضح احد المصادر. وكان قرر قبل عدة اسابيع تعيين مراقب في مصرفي باركليز ودويتشه بنك لضبط عمليات السمسرة بالعملات ووقع الاختيار بهذا الصدد على مكتب ديفون كايپتال الانكولسكسوني المتخصص. وفي مواجهة تشدد هيئة نيويورك لضبط الخدمات المالية انسحب مصرف باركليز في اللحظة الاخيرة من المفاوضات بعدما كان اساساً ن ضمن مجموعة

نيويورك لضبط الخدمات المالية بتجامين لوسكي اللذين يقودان التحقيقات عثرا على مخالفات «خطيرة وكبرى» لدى مصرفي باركليز ودويتشه بنك. وعلى الاربعاء قررت الوزارة ورئيس الهيئة عدم الانضمام الى التسوية الودية التي توصلت اليها اللجنة الأمريكية للتداول بالسلع الأجلة وكتب مراقب العملات الأمريكي وهيئة الرقابة المالية البريطانية الاربعاء مع مصرفي اتش اس بي سي ورويال بنك اوف سكوتلاند البريطانيون ووجي بي مورغان تشايس وبنك اوف اميركا الأمريكية ومصرف يو بي اس السويسري، وتفرض على المصارف الستة دفع غرامات طائلة بقيمة 3.26

## الصين تغلق «بنوكا سرية» هربت 23 مليار دولار إلى الخارج

الشرطة ان المشتبه فيهم الذين كانوا يعملون من بيوتهم الخاصة استعاروا أو استأجروا أو اشتروا حسابات مصرفية لشراء 50 ألف دولار من النقد الأجنبي بكل حساب. ويمنع القانون الصيني الأفراد من تحويل أكثر من 50 ألف دولار إلى خارج البلاد سنوياً. لكن أنشطة غسل الأموال انتعشت في السنوات الأخيرة لمساعدة الأثرياء الصينيين في فعل ذلك في حين واجهت السلطات صعوبة في مجاراة هذه الأعمال.

بكين - رويترز: قالت وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا أمس ان شرطة بكين أغلقت أكثر من عشرة «بنوك سرية» مسؤولة عن تحويل أكثر من 22.6 مليار دولار إلى خارج الصين بشكل غير قانوني. وأضافت الوكالة الرسمية ان الشرطة اعتقلت 59 مشتبهاً فيهم وجمدت 264 حساباً مصرفياً وصارت أكثر من 800 بطاقة مصرفية بعدما داهمت مواقع في وسط بكين. وقالت